

تحقيق كوفيد-19 في المملكة المتحدة

التشاور حول الشروط المرجعية - ملخص الردود

مايو 2022

تقديم

تم تعييني رئيسة لتحقيق كوفيد-19 في المملكة المتحدة في ديسمبر 2021. ومهمتي هي التأكد من أن التحقيق يمكنه تحقيق غرضه على أفضل وجه - معرفة مدى استعداد المملكة المتحدة واستجابتها لوباء كوفيد-19، وتعلم الدروس المستفادة من أجل المستقبل.

سيتم تحديد نطاق ما سيبحثه التحقيق في شروطه المرجعية. وهذه الشروط المرجعية نطاقها واسع بشكل يسمح للجنة التحقيق بالبحث في الجوانب المختلفة لاستجابة المملكة المتحدة للوباء. بعد أن تلقيتُ مسودة الشروط المرجعية من رئيس الوزراء في مارس، كانت أولويتي هي إجراء مشاورات عامة للتأكد من أنني أستطيع أن أعكس أكبر قدر من مخاوف الجمهور في عملي.

تحدد هذه الوثيقة التحليل المستقل للتحقيق فيما يخص تلك المشاورات العامة. بناءً على قوة شعور الجمهور بالمشكلات، أقترح توسيع الشروط المرجعية وإعادة صياغتها.

لقد تشرفتُ بلقاء العائلات التي فقدت ذويها في إحدى عشرة مدينة في جميع أنحاء المملكة المتحدة، وشاركوا تجاربهم في فقدان أحد أفراد الأسرة أثناء الوباء. كما تلقينا أيضاً أكثر من 20000 رد على المشاورات العامة. ولم أكن لأتمكن من التوصية بمثل هذه التغييرات الواضحة والمحددة على الشروط المرجعية من دون الاطلاع على الآراء البناءة التي شاركها الجمهور.

سينظر رئيس الوزراء الآن في توصياتي وأمل أن أحصل على الشروط المرجعية النهائية قريباً، حتى يمكن بدء التحقيق بجدية.

أود أن أؤكد من جديد الالتزام الذي قطعته على نفسي في لقاءاتي مع العائلات التي فقدت ذويها. سيكون الأشخاص الذين عانوا أكثر من غيرهم أثناء الوباء في صميم عمل التحقيق. وأنا ملتزمة بالتأكد من أن التحقيق متاح للجميع في المملكة المتحدة، وسأقوم بدراسة تأثير الوباء على جميع جوانب حياة المجتمع البريطاني.

وأعدُ بإجراء التحقيق بشكل مستقل عن الحكومة، مسترشدة بمبادئ العدل والانفتاح.

البارونة هيزر هاليت

المقدمة

يجري إعداد تحقيق كوفيد-19 في المملكة المتحدة لمعرفة مدى استعداد المملكة المتحدة واستجابتها لوباء كوفيد-19، وتعلم الدروس المستفادة من أجل المستقبل.

عُينت البارونة هاليت، وهي قاضية سابقة في محكمة الاستئناف، كرئيسة للتحقيق في ديسمبر 2021. وتتولى قيادة التحقيق وتقوم منذ ذلك الحين بتشكيل فريق تحقيق ليقدم لها الدعم.

هذا التحقيق لا يشبه أي تحقيق قانوني آخر أُجري سابقًا في المملكة المتحدة. لا يتعلق الأمر بالبحث في حدث واحد أو سلسلة من الأحداث، أو سبب وقوعها. لكنه سيحقق في كيفية انتشار الوباء في بلد بأكمله (في الواقع، أربعة بلدان)، وكيف استجابت حكومة المملكة المتحدة، والإدارات المفوضة، والحكومة المحلية، وجهات أخرى عديدة في الدولة، على كافة مستويات صنع القرار والوظائف العامة.

ومع هذا النطاق المحتمل غير المسبوق، يجب أن يكون هذا التحقيق واضحًا قدر الإمكان بشأن ما سنحقق فيه، وكيف ينبغي أن نقوم بذلك. وسيتم تحديد ذلك على مستوى عالٍ في "الشروط المرجعية" الخاصة بنا، والتي ستقدم الشكل العام وحدود الموضوعات التي سيتم دراستها. رئيس الوزراء هو المسؤول عن تحديد الشروط المرجعية.

بالنسبة لتحقيق يبحث في موضوع واسع مثل جائحة كوفيد-19، ليس من العملي أن تضع الشروط المرجعية قائمة شاملة بكل مشكلة أو قضية سيتم تناولها. لن يكون من الممكن، أو حتى من المستحسن، تحديد كل ما نحتاج إلى دراسته في هذه المرحلة المبكرة من عملنا، وسنحتاج إلى الاحتفاظ بالمرونة لفحص القضايا الجديدة عندما نتعرف عليها من الأدلة التي تم جمعها.

لذلك حددت الشروط المرجعية سلسلة من الموضوعات العامة التي سيتم تطويرها بعد ذلك في شكل قائمة مفصلة بالمشكلات وعمليات التحقيق مع تقدمنا في تحقيقنا هذا. ولا يلزم أن تكون قضية ما مُدرجة بشكل صريح ضمن الشروط المرجعية حتى تتمكن من فحصها، طالما أنها تتناسب مع أحد تلك الموضوعات العامة.

كيف يتم تحديد الشروط المرجعية؟

تم وضع مسودة للشروط المرجعية الخاصة بتحقيق كوفيد-19 في المملكة المتحدة من قبل رئيس الوزراء، بعد فترة من التشاور مع البارونة هاليت والإدارات المفوضة في اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية، ونُشرت هذه المسودة في 9 مارس 2022. طلب رئيس الوزراء من البارونة هاليت إجراء مشاورات عامة حول الشروط المرجعية، حتى يتمكن الجمهور من التأثير على القضايا التي سينظر فيها التحقيق.

في الفترة من 11 مارس إلى 7 أبريل 2022، أجرينا مشاورات لطلب وجهات النظر حول ما يجب أن يتناوله التحقيق، وكيف ينبغي أن ندير عملنا. كانت هذه المشاورات مفتوحة للجميع وأتيححت الفرصة للجمهور للمشاركة على موقعنا الإلكتروني أو عبر البريد الإلكتروني أو عن طريق مُراسلتنا كتابيًا. وتكونت من أربعة أسئلة:

1. هل تغطي مسودة الشروط المرجعية للتحقيق جميع المجالات التي تعتقد أنه يجب أن يعالجها التحقيق؟ وإذا كانت الإجابة لا، فيرجى توضيح السبب.

2. ما هي المشكلات أو الموضوعات التي تعتقد أنه يجب أن ينظر فيها التحقيق أولاً؟

3. هل تعتقد أن التحقيق يجب أن يُحدد موعدًا نهائيًا مخططًا لجلسات الاستماع العامة، وذلك للمساعدة في ضمان الحصول على النتائج والتوصيات في الوقت المناسب؟

4. كيف ينبغي تصميم التحقيق وإجراؤه بشكل يضمن سماع أصوات الأشخاص الذين فقدوا أحياءهم أو الذين عانوا من الأذى أو المصاعب نتيجة للوباء؟

كجزء من المشاورات هذه، التقت البارونة هاليت بالعائلات التي فقدت ذويها في مدن حول المملكة المتحدة لمعرفة آرائهم حول مسودة الشروط المرجعية.

وبالتوازي مع ذلك، التقى فريق التحقيق بممثلي أكثر من 140 منظمة في مناقشات مائدة مستديرة تناولت موضوعات مثل المساواة والتنوع، والرعاية الصحية، والأعمال التجارية، والتعليم، والشباب، وأمورٍ أخرى. تتوفر نصوص من كل من أحداث المائدة المستديرة هذه على موقعنا على الإنترنت.

وقد تلقينا إجمالي 20,061 ردًا على المشاورات، تم استلام 19,903 منها من خلال نموذج المشاورات عبر الإنترنت. وقد كلفنا شركة Alma Economics، وهي شركة استشارية بحثية مستقلة، بتحليل الردود وتقديم تقرير مستقل شامل يلخص آراء المُجيبين والمواضيع الرئيسية التي انبثقت عن عملية التشاور. ويمكن العثور على هذا التقرير بشكل منفصل على موقعنا على شبكة الإنترنت.

نظرت البارونة هاليت في جميع الأدلة التي تم تلقيها خلال فترة المشاورات وخلصت إلى أن هناك عددًا من التغييرات المطلوبة على الشروط المرجعية استجابةً للقضايا المثارة. تتناول هذه الوثيقة المواضيع الرئيسية التي تم تحديدها وهي تُبين التغييرات الموصى بها على مسودة الشروط المرجعية التي قدمتها إلى رئيس الوزراء. ينصب التركيز في هذه الوثيقة الموجزة على الآراء الواردة حول الشروط المرجعية نفسها، السؤال 1 من المشاورات. الآراء التي سمعناها بشأن الأسئلة 2 و3 و4 سترشد البارونة هاليت في تفكيرها حول الكيفية التي ستدير بها التحقيق بمجرد الانتهاء من الشروط المرجعية.

تحليل المشاورات وملخص النتائج

يتناول هذا القسم القضايا الرئيسية التي أثارها المُجيبون فيما يتعلق بالشروط المرجعية. وتم تحديد هذه القضايا من خلال تحليل الأدلة التي تلقيناها، والتي نفذتها شركة Alma Economics بشكل مستقل.

في بعض الحالات، أثار المجيبون أسئلة حول جوانب تفصيلية للاستجابة للجائحة تم تناولها بالفعل في إطار النطاق العام لمسودة الشروط المرجعية، حتى لو لم تكن المشكلات التفصيلية قد ذُكرت صراحةً. وفي حالات أخرى، أثار المُجيبون مشكلات أو قضايا لا تغطيها مسودة الشروط المرجعية، أو كانت هناك مساحة لتعديل الشروط المرجعية يجعل إدراجها أكثر وضوحًا.

السؤال 1: هل تغطي مسودة الشروط المرجعية للتحقيق جميع المجالات التي تعتقد أنه يجب أن يغطيها التحقيق؟

أثر الوباء على الأطفال والشباب

كان الموضوع الذي تم التأكيد عليه بوضوح خلال المشاورات هو أن التحقيق يجب أن يأخذ في الاعتبار تأثير الوباء تحديدًا على الأطفال والشباب. وأشار المجيبون إلى أن الأطفال تأثروا بطريقة مختلفة عن البالغين، مع وجود مخاطر أقل بكثير على صحتهم الجسدية من عدوى كوفيد-19، ولكن هناك عدد من المخاطر طويلة المدى على نموهم البدني والعاطفي والاجتماعي.

وتضمنت مسودة الشروط المرجعية شرطًا يتعلق بقيام التحقيق بدراسة تأثير الوباء فيما يتعلق "بالقيود المفروضة على الحضور إلى أماكن التعليم". في حين أن هذا كان سيسمح بالتحقيق في المشكلات الناشئة عن تلك القيود - مثل توفير وجبات مدرسية مجانية، أو تأثير عدم المساواة في الوصول إلى اتصال النطاق العريض وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، أو التأثير على مجموعات الامتحانات - فمن الواضح أيضًا أن التحقيق يجب أن يكون قادرًا على دراسة التأثيرات على نطاق أوسع بكثير يتجاوز التعليم.

وسمعنا من خلال عملية التشاور عن المشكلات التي تؤثر على الأطفال والشباب، وتشمل:

- **أماكن رعاية الأطفال الصغار** - طلب المُجيبون توضيح الشروط المرجعية لتشمل بشكل أوضح أماكن رعاية الأطفال الصغار، مع مخاوف خاصة بشأن تأثير القيود المفروضة على هذه الخدمات على التنمية الاجتماعية للأطفال الصغار.
- **حماية الأطفال، وخدمات الحماية، والأطفال المتلقون للرعاية** - أثرت مخاوف بشأن مشكلات حماية الأطفال بشكل متكرر، وأشارت عديد من الردود إلى تراجع القدرة على الوصول إلى الأطفال المعرضين للخطر بسبب تقليل أو إغلاق خدمات مثل المدارس والأطباء العاميين ومراكز الأطفال، وتأثير ذلك على إهمال وإساءة معاملة الأطفال.
- **الصحة النفسية والعافية** - وصف المُجيبون الزيادات في القلق والشعور بالوحدة بين الشباب أثناء الوباء، وتساءلوا عن قدرة خدمات الصحة العقلية للأطفال والمراهقين على تلبية تلك الاحتياجات. كما أشارت العديد من الردود إلى التأثير الضار للوباء على التطور البدني والاجتماعي، مشيرة إلى إغلاق أماكن الترفيه واللعب مثل الملاعب كأحد العوامل التي أدت إلى ذلك.

● **الأطفال في البيئات السكنية الآمنة** - كان بعض المجيبين حريصين على أن ينظر التحقيق في تأثير الوباء على الأطفال في منازل الأطفال الآمنة، مثل تأثير عدم وجود اتصال شخصي مع الوالدين. وأثار المُجيبون أيضًا قضايا تتعلق بالتأثير على الأطفال في أماكن الرعاية، مثل تأثير فترات الحبس الطويلة في غرفهم، وتقييد وصولهم إلى التعليم.

● **خدمات الأطفال والأمومة** - لوحظ تأثير الوباء على الأطفال بشكل متكرر، حيث طلب المُجيبون أن ينظر التحقيق في الآثار المترتبة على القيود المفروضة على قابلات ما بعد الولادة والزيارات الصحية الشخصية، وتأثير التفاعل المحدود خارج المنزل أثناء عمليات الإغلاق على النمو الاجتماعي والبدني للأطفال. أثار المُجيبون أيضًا مخاوف بشأن تأثير الصحة العقلية على الوالدين بسبب التجارب الصعبة أثناء الحمل - مثل حضور الفحوصات والولادة من دون وجود دعم من الشريك.

في ضوء الآراء الكثيرة التي قُدمت أثناء المشاورات، تتفق البارونة هاليت على ضرورة تعديل مسودة الشروط المرجعية للسماح صراحة بالنظر في التأثير على الأطفال والشباب على نطاق أوسع. لذلك فهي **توصي بإدراج المجالات المحددة التالية محل الاهتمام ضمن الهدف الأول من التحقيق، في الشروط المرجعية:**

- **التأثير على الأطفال والشباب، بما في ذلك الصحة والرفاهية والرعاية الاجتماعية؛**
- **التعليم وتقديم الرعاية لصغار السن؛ و**
- **رعاية ما قبل الولادة وبعدها.**

كان هناك عدد من المراجع المحددة التي لا يلزم تضمينها في الشروط المرجعية (على سبيل المثال: فيما يتعلق بالأطفال الموجودين في أماكن إقامة آمنة)، لأن الإضافات المقترحة ستمنح التحقيق سلطة كاملة في القضايا ذات الاهتمام التي أُثيرت.

إدارة قطاعي الصحة والرعاية أثناء الجائحة

موضوع إدارة الجائحة داخل قطاعي الصحة والرعاية هو موضوع تم التأكيد عليه على نطاق واسع خلال المشاورات. سيتم بالفعل تناول العديد من القضايا المثارة في أقسام الاختصاصات المتعلقة بـ **"استجابة قطاع الصحة والرعاية في جميع أنحاء المملكة المتحدة"** - على سبيل المثال، القضايا التي أُثيرت فيما يتعلق بتوفير معدات الحماية الشخصية، والتأثير على توفير الرعاية الصحية غير المرتبطة بكوفيد، ومدى ملاءمة التدابير المتخذة في دور الرعاية.

الرعاية المقدمة خارج دور الرعاية

أشارت الردود المقدمة أثناء المشاورات في كثير من الأحيان إلى أن قسم مسودة الشروط المرجعية المتعلق بـ **"إدارة الجائحة في دور الرعاية وغيرها من أماكن الرعاية"** لم يكن محددًا بما يكفي بشأن ما هو في نطاق **"أماكن الرعاية الأخرى"**.

أشار المشاركون إلى أن الغالبية العظمى من الرعاية يتم توفيرها من قبل أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو الجيران بدون أجر، حيث يقدمون الدعم لشخص ضعيف لا يمكن أن يستغني عن هذا الدعم. تم التأكيد على هذه النقطة بشكل خاص في الاجتماعات مع العائلات التي فقدت ذويها. في الإحصاء السكاني عام 2011، كان هناك 6.5 مليون من مقدمي الرعاية غير مدفوعي الأجر في المملكة المتحدة، ولكن يُعتقد أن هذا الرقم قد ازداد بشكل كبير منذ ذلك الحين، وخاصة خلال فترة الوباء. طلب المُجيبون أن يستكشف التحقيق تأثير الوباء على مقدمي الرعاية غير مدفوعي الأجر، بالإضافة إلى قضايا مثل حصولهم على معدات الحماية الشخصية.

توافق البارونة هاليت على وجود مرجع أكثر تحديداً، وبالتالي توصي بإضافة ما يلي إلى الهدف الأول في الشروط المرجعية:

● **الرعاية في المنزل، بما في ذلك الرعاية المقدمة من قبل مقدمي الرعاية بدون أجر؛**

ذكر مشاركون آخرون في المشاورات أنهم يشعرون أنه ليس من الواضح ما إذا كانت الإشارة إلى "أماكن الرعاية الأخرى" تتضمن خدمات رعاية أخرى خارج دور الرعاية السكنية - على سبيل المثال، خدمات المعيشة المدعومة، والخدمات المجتمعية، والرعاية المؤقتة. رأى المُجيبون أن صياغة مسودة تتضمن بوضوح خدمات الرعاية المقدمة لكبار السن، لكنها خاطرت بإغفال خدمات الرعاية المقدمة للأشخاص المستضعفين في سن العمل.

يُقصد بالإشارة إلى "أماكن الرعاية الأخرى" أن تكون واسعة بما يكفي للسماح بفحص أي مكان بالإضافة إلى دور الرعاية السكنية. قد يؤدي إدراج كل أماكن الرعاية الممكنة إلى المخاطرة بإغفال مكان ما يُقرر التحقيق لاحقاً أنه يرغب في فحصه، لكنه لن يتمكن من ذلك لأن المكان لم يتم إدراجه. لذلك لا توصي البارونة هاليت بتغيير الإشارة إلى "أماكن الرعاية الأخرى".

خلال المشاورات، سمعنا أيضاً مخاوف بشأن توفير الرعاية التلطيفية للأشخاص في منازلهم. لاحظ المُجيبون الزيادة الكبيرة في الوفيات داخل المنازل الخاصة أثناء الوباء، وأثاروا مخاوف من أن تعليق العديد من الخدمات أثناء الإغلاق يعني وفاة البعض من دون إدارة الألم أو الرعاية الشخصية الكافية.

تغطي الشروط المرجعية التحقيق في الوفيات الزائدة في المنزل في نطاق مسودة الشروط المرجعية، ضمن "عواقب الوباء على توفير الرعاية للمشكلات والاحتياجات غير المرتبطة بكوفيد". لذلك لا توصي البارونة هاليت بتعديل الشروط المرجعية لتعكس هذه المسألة.

استجابة خدمات NHS 111 و 999

خلال المشاورات، سمعنا مخاوف، لا سيما من الأشخاص الذين فقدوا ذويهم، بشأن قدرة خدمة NHS 111 على الاستجابة لحجم المكالمات التي كانت تتلقاها، ومدى ملاءمة المشورة التشخيصية المقدمة عبر الهاتف وخدمات 111 عبر الإنترنت.

أشار المُجيبون أيضاً إلى مخاوف بشأن وقت الاستجابة لخدمات الإسعاف في حالات الطوارئ، والتباينات الواضحة في عملية اتخاذ القرار بشأن ما إذا كانت خدمات الإسعاف ستدخل شخصاً مصاباً بأعراض كوفيد إلى المستشفى أم لا.

توافق البارونة هاليت على أن هذه القضايا يجب أن تنعكس في الشروط المرجعية، وتوصي بإضافة النص التالي ضمن الهدف الأول:

● **الاتصال الأولي بخدمات استشارات الرعاية الصحية الرسمية مثل 111 و 999**

أماكن الرعاية الأولية

لاحظ العديد من المجيبين أنه لم يكن واضحاً من مسودة الشروط المرجعية ما إذا كانت أماكن الرعاية الأولية - مثل عيادة الممارس العام والصيديات المجتمعية وطب الأسنان وقياس النظر - قد تم تضمينها في نطاق التحقيق. وفي حين ترى

أنها مدرجة تحت عنوان "استجابة قطاع الصحة والرعاية في جميع أنحاء المملكة المتحدة، بما في ذلك..."، توافق البارونة هاليت على أن هذا سيسنفيد من أن يكون أكثر وضوحًا، وتوصي بإضافة ما يلي إلى هذا القسم:

● دور أماكن الرعاية الأولية مثل عيادة الممارس العام؛

اختبار القوى العاملة في قطاع الرعاية الاجتماعية

تم تضمين النظر في اختبار القوى العاملة في مسودة الشروط المرجعية لقطاع الرعاية الصحية، ولكن لم يتم تضمينه بالإشارة إلى قطاع الرعاية. ولضمان الاتساق، توصي البارونة هاليت بتعديل النص إلى:

"إدارة الوباء في دور الرعاية وغيرها من أماكن الرعاية، بما في ذلك الوقاية من العدوى ومكافحتها، ونقل السكان إلى المنازل أو منها، وعلاج السكان ورعايتهم، والقيود المفروضة على الزيارة، واختبار القوى العاملة، والتغييرات في عمليات التفقيش"

استراتيجية الاتصال الحكومية ودور وسائل الإعلام

كان الموضوع الرئيسي من الردود على التشاور هو الطريقة التي تواصلت بها الحكومة مع الجمهور أثناء الوباء، والدور الذي لعبته وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، في نشر كل من المعلومات والمعلومات المضللة.

إبصال الرسائل الحكومية

أثارت الردود على التشاور أسئلة حول الطريقة التي تم بها إبلاغ الجمهور بقرارات الحكومة. طلب المجيبون من لجنة التحقيق النظر في كيفية استخدام الإحصاءات والبيانات في جلسات الإحاطة الحكومية لشرح قرارات الحكومة، ومدى فعالية إبلاغ الجمهور بجوانب عدم اليقين العلمي والمخاطر.

أراد العديد من المجيبين أيضًا أن يأخذ التحقيق في الاعتبار استخدام الحكومة لعلم السلوك وتقنيات "التنبيه" في رسائلها للجمهور، مع إدراك أنه كان هناك تأثير سلبي على الصحة النفسية للسكان بسبب نهج التواصل القائم على الخوف. كانت هناك أيضًا إشارات عديدة إلى الردود على التضليل والمؤامرات.

هذه هي جميع القضايا التي نعتبرها مشمولة بشكل كافٍ في مسودة الشروط المرجعية، تحت عنوان "كيفية اتخاذ القرارات وإبلاغها وتنفيذها". لذلك لا توصي البارونة هاليت بتعديل الشروط المرجعية لتعكس هذه القضايا.

ركزت العديد من الردود التي تمت مشاركتها مع التحقيق على برنامج التلقيح. عندما ينظر التحقيق في برنامج التلقيح، سننظر في جميع جوانب نشر اللقاح، بما في ذلك ردود الفعل السلبية والآثار الجانبية وأيضًا مدى كفاية ترتيبات التعويض لمثل هذه الحالات.

توصي البارونة هاليت بمراعاة تأثير اللقاحات من خلال تعديل الشروط المرجعية لتعكس:

● تطوير وتقديم وتأثير العلاجات واللقاحات؛

دور الخبراء والمستشارين والعلم والبيانات في توجيه استجابة الحكومة للوباء

كان أحد الموضوعات المهمة المستخلصة من التشاور هو دور الخبراء والمستشارين في عملية صنع القرار الحكومية، وقوة البيانات والأدلة العلمية المستخدمة. وأشار المستجيبون على وجه الخصوص إلى دور المجموعة الاستشارية العلمية لحالات الطوارئ (SAGE) ومجموعاتها الفرعية، مثل المجموعة العلمية لجائحة الأنفلونزا حول النمذجة (SPI-M)، مما أثار قضايا مثل:

- كيف تم اختيار الخبراء والمستشارين، بما في ذلك اتساع نطاق الخبرة والتركيبية السكانية للأعضاء.
- قوة الأدلة العلمية التي توجه التدابير مثل "قاعدة المترين" و "قاعدة الستة".
- كم مرة تم تجاهل المشورة التي قدمتها SAGE ومجموعاتها الفرعية.

أشار المجيبون أيضاً إلى أهمية استجابة المجتمع البحثي للوباء، ولا سيما خلال المراحل الأولى من الاستجابة.

وفي حين أنها تعتبر أن مثل هذه القضايا كان من المقرر إدراجها في الشروط المرجعية الحالية، تقترح البارونة هاليت تحسين الصياغة في الشروط المرجعية على النحو التالي:

- **توافق واستخدام البيانات والبحوث وأدلة الخبراء**

الشفافية وحفظ السجلات

خلال عملية التشاور، سمعنا مخاوف بشأن كيفية تسجيل القرارات التي اتخذتها الحكومة، حيث طلب المجيبون من لجنة التحقيق أن تبحث في المخاوف المتعلقة باتخاذ قرارات وزارية عبر حسابات البريد الإلكتروني الخاصة ورسائل الواتس آب، ولم يتم تسجيلها في السجلات الإدارية الرسمية.

تتضمن مسودة الشروط المرجعية التحقيق في "كيفية اتخاذ القرارات وإبلاغها وتنفيذها". توافق البارونة هاليت على أنه يمكن توضيح ذلك من خلال تعديل النص إلى:

- **كيفية اتخاذ القرارات وإبلاغها وتسجيلها وتنفيذها؛**

تأثير الجائحة والاستجابة لها على الصحة النفسية والرفاهية

لقد سمعنا على نطاق واسع من خلال المشاورات عن تأثير الوباء على الصحة النفسية. تضمنت بعض القضايا التي تم إبرازها من خلال التشاور ما يلي:

- **اعتبارات الصحة النفسية في اتخاذ القرار** - على سبيل المثال، مدى مراعاة التأثير على الصحة النفسية عند فرض قيود جديدة، وإلى أي مدى تم تقديم الدعم قبل فرض القيود.
- **زيادة مشاكل الصحة النفسية أثناء الجائحة** - على سبيل المثال، فهم مدى القلق والشعور بالوحدة الذي حدث أثناء الجائحة، والتأثير الذي تعاني منه مجموعات مثل كبار السن والمعوقين ومقدمي الرعاية على وجه الخصوص.
- **توفير خدمات الصحة النفسية في خطط التعافي** - على سبيل المثال، فهم الخطط لمعالجة تراكم الطلبات على خدمات الصحة النفسية.

لم تتضمن مسودة الشروط المرجعية إشارة صريحة إلى الصحة النفسية بشكل عام، وعلى الرغم من أن تقديم خدمات الصحة النفسية كان يعتبر ضمن "عواقب الوباء على توفير الرعاية للمشكلات والاحتياجات غير المرتبطة بكوفيد"، وكان من الممكن معالجة مسألة الصحة النفسية في سياق فئات معينة من الناس، فإن هذا لم يكن ليُسمح صراحةً بالتحقيق في اعتبارات الصحة النفسية للوباء والتي لا تتعلق مباشرة بتقديم الخدمات.

توافق البارونة هاليت على أن الشروط المرجعية يجب أن تتضمن على وجه التحديد إشارة إلى الاعتبار العام لتأثير الوباء على الصحة النفسية، وبالتالي توصي بتعديلها لتشمل:

- التأثير على الصحة النفسية للسكان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أولئك الذين تضرروا بشكل كبير من الوباء؛

التكاليف الاقتصادية للجائحة والاستجابة لها، ودور تحليل التكلفة والعائد في الإغلاق وقرارات الإغلاق الأخرى

كان الموضوع الرئيسي الأخير الذي أثير خلال المشاورات هو التأثير الاقتصادي للوباء، سواء من حيث التأثير على قطاعات معينة من الاقتصاد، أو من حيث تحليل تكاليف وفوائد السياسات والقيود التي فرضت أثناء الاستجابة للوباء.

تحليل القطاعات

من خلال المشاورات، سمعنا آراء الكثير من المجموعات التي تمثل مختلف قطاعات الاقتصاد، وكذلك النقابات المهنية التي تمثل العمال ضمن تلك القطاعات. ومن بين هؤلاء المُجيبين، طلب الكثيرون أن يقوم التحقيق بإجراء تحليل "عميق" لتأثير الوباء على قطاعهم، وتحديد أفضل الطرق لدعم تعافي القطاع.

على سبيل المثال، طلب المُجيبون في قطاع الضيافة أن يأخذ التحقيق في الاعتبار تأثير التدابير التي تؤثر على قطاعهم على وجه الخصوص، مثل قاعدة "الوجبة الأساسية"، واشتراط إثبات حالة التلقيح أو نتائج اختبار الكوفيد قبل الدخول إلى أماكن بيعها. وبالمثل، حرص المشاركون من قطاع السفر والسياحة على أن يبحث التحقيق في تأثير القيود المفروضة على السفر الدولي في مراحل مختلفة من الوباء. سمعنا أيضًا مخاوف بشأن تجارب العمال في ما يسمى بـ "اقتصاد الوظائف المؤقتة" - على سبيل المثال، عمال النظافة وسعاة الطرود وسائقي توصيل الوجبات الجاهزة - حيث أشار المشاركون إلى أن طبيعة عملهم غير المستقرة ومنخفضة الأجر، إلى جانب عدم دفع أجر عن الغياب في حالة المرض، غالبًا ما كان يعني أن العمال الذين يعانون من أعراض كوفيد لا يمكنهم تحمل تكلفة عزل أنفسهم. كما أثير تأثير الوباء على العاملين لحسابهم الخاص، لا سيما فيما يتعلق بمدى الدعم المالي لهم.

في جميع القطاعات، سمعنا مخاوف بشأن توقيت وملاءمة التوجيهات الصادرة للشركات والأعمال التجارية، والصعوبات الناجمة عن التباين في التوجيهات بين الحكومة البريطانية والإدارات المفوضة والسلطات المحلية الفردية.

يعتزم التحقيق دراسة هذه القضايا، وتجربة مجموعة من القطاعات وكذلك فعالية التدخلات الاقتصادية بشكل عام تحت عنوان "الاستجابة الاقتصادية للوباء". وسينظر أيضًا في تجارب العمال في مجموعة من القطاعات من خلال النظر في "تجارب العاملين في قطاع الصحة والرعاية وغيرهم من العاملين الرئيسيين والأثر الواقع عليهم أثناء الوباء". ستوضح الردود الكثيرة الصادقة حول هذا الموضوع الطريقة التي نصمم بها وننفذ التحقيق في التأثير الاقتصادي للوباء.

على الرغم من اعتقاد البارونة هاليت أن المراجع الحالية ستسمح بالتحقيق في هذه القضايا، إلا أنها توافق على أن هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح وتوصي بإضافتين إلى الشروط المرجعية لضمان إدراج قطاع السفر والسياحة والعاملين لحسابهم الخاص على وجه التحديد:

- إغلاق وإعادة فتح قطاعات الضيافة والتجزئة والرياضة والترفيه والسفر والسياحة ودور العبادة والمؤسسات الثقافية؛
- دعم الشركات والوظائف والعاملين لحسابهم الخاص، بما في ذلك برنامج الاحتفاظ بالوظائف في ظل فيروس كورونا، وخطة دعم دخل العاملين لحسابهم الخاص، وخطط القروض، وتخفيض ضرائب العقارات التجارية، والمنح؛

دور تحليل التكلفة والعائد في اتخاذ القرار

تساءل العديد من المُجيبين عما إذا كانت الحكومة قد وضعت نموذجًا كاملاً للتكاليف والعوائد المرتبطة بالتدابير التي يتم تقديمها في كل مرحلة من مراحل الوباء، كما يحدث عادةً عند النظر في السياسات الحكومية الجديدة.

وفي حين أن هذا قد أثير بشكل أساسي فيما يتعلق بطرح التدخلات غير الصيدلانية مثل الإغلاق، تساءل المُجيبون أيضًا عما إذا كان قد تم إجراء تحليل مماثل في التدابير الاقتصادية مثل برنامج الاحتفاظ بالوظائف في ظل فيروس كورونا (برنامج "الإجازة") وحملة "Eat Out to Help Out" المشجعة على تناول الطعام في المطاعم.

سيتم النظر في هذه القضايا في تحقيقنا، وسيتم تناولها في مسودة الشروط المرجعية تحت عنوان "كيفية اتخاذ القرارات، وإبلاغها، وتنفيذها".

قضايا أخرى أثرت خلال التشاور

بالإضافة إلى الموضوعات الرئيسية التي تم تحديدها في تحليل Alma Economics لردود التشاور، هناك عدد من القضايا الأخرى التي أثرت والتي تستحق النظر في كيفية انعكاسها في مسودة الشروط المرجعية.

عدم المساواة

اقترح العديد من المُجيبين أن القضايا المتعلقة بالعرق والإعاقة والجنس يجب أن يتم تحديدها بدقة في الشروط المرجعية، بالإضافة إلى الصياغة الحالية المتعلقة بالخصائص المحمية، لضمان عدم إغفال القضايا الرئيسية التي تؤثر على تلك الفئات. كما أثرت مخاوف من أن الصياغة الحالية المتعلقة بالخصائص المحمية تظهر في نهاية الشروط المرجعية، مما يعطي تصورًا بأنها فكرة متأخرة.

أشار المُجيبون أيضًا إلى أنه من خلال الإشارة فقط إلى الخصائص المحمية، قد يخاطر التحقيق بالفشل في النظر في عدم المساواة التي ليست خصائص محمية في التشريع، ولكن يُعتقد مع ذلك أنها كانت عوامل مهمة في كيفية تأثر الفئات المختلفة بالوباء - على سبيل المثال، الدخل ونوعية السكن.

لذلك توصي البارونة هاليت بتعديل الصياغة المتعلقة بالخصائص المحمية لجعلها هدفًا عامًا للتحقيق، وتوسيع نطاق تركيزه ليشمل ما هو أبعد من الخصائص المحمية على وجه التحديد:

- في سياق عمله، سينظر التحقيق في أي تفاوتات واضحة في تأثير الوباء على فئات مختلفة من الناس، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الخصائص المحمية بموجب قانون المساواة لعام 2010 وفئات المساواة بموجب قانون أيرلندا الشمالية لعام 1998.

كما تقترح أن يظهر هذا في القسم التمهيدي للشروط المرجعية، من أجل التأكيد على أهميتها. سوف ندرس القضايا المتعلقة بعدم المساواة عند ظهورها في عملنا، وسننظر في الأماكن التي يكون التأثير فيها أكبر بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من أشكال متعددة من عدم المساواة.

نحن ملتزمون أيضاً بضمان أن نقوم بعملنا بطريقة تُسهل على الفئات المحرومة والمُمثلة تمثيلاً ناقصاً الوصول إليه. لقد تلقينا تعليقات حول إمكانية الوصول إلى مسودة الشروط المرجعية ومواد المشاورات التي نشرناها على موقعنا الإلكتروني، وسنقوم بإجراء تغييرات على الطريقة التي نتواصل بها بمجرد بدء التحقيق رسمياً. من المحتمل أن يشمل ذلك ترجمة تقارير التحقيق والمستندات الرئيسية الأخرى إلى لغات أخرى شائعة الاستخدام، وإتاحتها بصيغ متعددة يسهل الوصول إليها.

حقوق الإنسان والحريات المدنية

كان أحد الموضوعات خلال عملية التشاور هو تأثير الوباء على حقوق الإنسان والحريات المدنية. أثار المُجيبون مجموعة واسعة من القضايا التي كان يُنظر إليها على أنها تؤثر على الحقوق المحمية بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بما في ذلك:

- ما إذا كانت استجابة الحكومة الأولية للوباء متسقة مع المادة 2 من واجب الدولة أن تتخذ التدابير الوقائية المناسبة لحماية الأرواح؛
 - سُلطة اللقاحات في بعض القطاعات، واشتراط شهادة اللقاح للسفر الدولي؛
 - تفاعل إغلاق دور العبادة مع الحق في حرية الدين؛
 - تأثير إنفاذ القيود المتعلقة بكوفيد على حرية التجمع، لا سيما فيما يتعلق بالاحتجاجات؛
 - حرية التعبير، لا سيما فيما يتعلق بالإبلاغ عن المحتوى وإزالته من وسائل التواصل الاجتماعي والقمع المتصور للعلماء الذين طعنوا في الرأي السائد فيما يخص القيود المتعلقة بكوفيد.
- طلبت العديد من هذه الردود أن يُركز التحقيق بشكل محدد على حقوق الإنسان في تحقيقاته.

تتفهم البارونة هاليت المخاوف ولكنها لا تعتقد أن أي تعديلات أخرى على الشروط المرجعية بشأن هذه المسألة ضرورية. سيتم استكشاف نطاق وتأثير أي من حقوق الإنسان ذات الصلة والقابلة للتطبيق بشكل كامل عند ظهورها في عملنا، وبالنظر إلى مستوى القلق بشأن هذه القضية، فقد خُصت إلى أنه أثناء تنفيذ عملنا، سيتبنى التحقيق مبادئ "PANEL" التي تعني المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والتمكين والمشروعية، على النحو المستخدم في تحقيقات حقوق الإنسان، لتكون هي المبادئ الإرشادية في تصميم التحقيق.

أعراض كوفيد المستمرة

أثارت ردود المشاورات مخاوف من أعراض كوفيد المستمرة (تسمى أحياناً أعراض ما بعد كوفيد) لن يتم النظر فيها بشكل كافٍ في إجراءات التحقيق.

تغطي مسودة الشروط المرجعية "توفير قطاع الرعاية الصحية الخدمات لمن يعانون من أعراض كوفيد المستمرة". سنحقق أيضاً في مدى الأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بأعراض كوفيد المستمرة بموجب أجزاء أخرى من الشروط المرجعية - على سبيل المثال، النظر في "كيفية اتخاذ القرارات والإبلاغ عنها وتنفيذها" سيضمن التحقيق في المدة التي تم فيها أخذ كوفيد في الاعتبار في القرارات المتعلقة بتنفيذ تدابير الإغلاق.

لذلك لا توصي البارونة هاليت بأن الشروط المرجعية تتطلب مزيداً من التعديل لضمان تناول أعراض كوفيد المستمرة بشكل كافٍ.

تجارب فقدان الأهل والجنازات

كثيراً ما أثرت خلال المشاورات مخاوف بشأن الدعم المقدم للأسر التي فقدت ذويها. طلب المغيبون من التحقيق أن يبحث في تأثير القيود على زيارة الأقارب المحتضرين في المستشفيات ودور الرعاية، والقيود المفروضة على حضور الجنازات - لا سيما عندما كان يتعدى إجراء الجنازات وفقاً للتقاليد الثقافية أو الدينية. كما أشار المشاركون إلى نقص الدعم المالي لمن فقدوا ذويهم واستعادة مدفوعات المكافآت الزائدة للمتوفى.

توافق البارونة هاليت على أن هذه القضايا يجب أن تنعكس في مسودة الشروط المرجعية، وأن المراجع الإضافية التي تسمح للتحقيق بدراسة مسائل الصحة النفسية، المذكورة سابقاً، ستوفر لنا هذا النطاق. ومع ذلك، لضمان مزيد من الوضوح، توصي أيضاً بإضافة:

● التأثير على الصحة النفسية ورفاهية من فقدوا ذويهم، بما في ذلك دعم ما بعد الفقدان

بالإضافة إلى العديد من الاستجابات القوية والمؤثرة من الأشخاص الذين فقدوا ذويهم أثناء الوباء، سمعنا أيضاً عن تأثير الوباء على قطاع الجنائز والجنازات، حيث أشار المشاركون إلى الصعوبات التي تسببها الإدارات الحكومية المتعددة في إصدار إرشادات تؤثر على القطاع وتناقضات في النهج المتبع بين المملكة المتحدة والحكومات المفوضة. كما زاد التأثير على الموظفين داخل القطاع - على سبيل المثال، الصعوبات التي ووجهت في الوصول إلى الاختبارات ومعدات الحماية الشخصية أو الاعتراف بهم على أنهم "عمال رئيسيون".

تعتبر البارونة هاليت التأثير على قطاع الجنائز والدفن وموظفيها مشمولاً بشكل كافٍ ضمن مسودة الشروط المرجعية، وبالتالي لا توصي بأي تعديلات أخرى.

دور العبادة

لقد سمعنا من الجماعات الدينية عن القيود المطبقة على أماكن العبادة وتأثير ذلك على الدعم المجتمعي، وإحياء المناسبات الحياتية مثل الزواج والجنازات، والاحتفال بالأعياد الدينية.

كما أثار الرد على المشاورات مخاوف بشأن التفاعل بين القيود المفروضة على أماكن العبادة والحق في حرية الدين وحرية التجمع بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

لذلك توصي البارونة هاليت بتعديل الاختصاصات لتشمل:

● إغلاق وإعادة فتح قطاعات الضيافة والتجزئة والرياضة والترفيه والسفر والسياحة ودور العبادة والمؤسسات الثقافية

إنفاذ قيود الإغلاق

أثيرت مسألة إنفاذ التشريعات واللوائح المتعلقة بكوفيد بشكل متكرر خلال المشاورات، مع وجود مخاوف بشأن النبرة العامة وتناسب استجابة الشرطة والتباين في النهج المتبع بين مختلف قوات الشرطة. تم اقتراح مراقبة الاحتجاجات والتجمعات العامة وتأثير ذلك على الحريات المدنية وحقوق الإنسان كقضايا يجب على التحقيق أن يبحثها.

طلبت المنظمات أيضًا من لجنة التحقيق النظر فيما إذا كانت مجتمعات السود والآسيويين والأقليات العرقية قد تأثرت بشكل غير متناسب باستجابة الشرطة - على سبيل المثال، ما إذا كان من المحتمل بشكل غير متناسب تلقي غرامات بدلاً من تحذيرات، وزيادة المبلغ عنها في استخدام صلاحيات "الإيقاف والتفتيش" خلال فترات الإغلاق.

تتضمن مسودة الشروط المرجعية فحص "الرقابة التشريعية والتنظيمية". في حين كان من المتصور دائمًا أن يشمل ذلك النظر في طريقة تطبيق التشريعات واللوائح المتعلقة بكوفيد، توافق البارونة هاليت على أنه يمكن توضيح ذلك من خلال تعديل النص إلى:

● الرقابة التشريعية والتنظيمية والتنفيذ

العنف المنزلي

لم تذكر مسودة الشروط المرجعية على وجه التحديد تأثير قيود الإغلاق على العنف المنزلي. لقد سمعنا من المنظمات التي تعمل مع ضحايا العنف المنزلي أن تواتر وشدة العنف المنزلي زادا خلال الوباء، وخاصة خلال فترات الإغلاق.

سمعنا أيضًا أن طبيعة قيود الإغلاق جعلت من الصعب على ضحايا العنف المنزلي الحصول على الدعم من الجمعيات الخيرية والمجتمعات، وأن هذه الخدمات لم تتلق دعمًا ماليًا كافيًا يُمكنها من تلبية الطلب على الخدمات بعد انتهاء قيود الإغلاق.

توافق البارونة هاليت على أن تأثير قيود الإغلاق على ضحايا العنف المنزلي يجب أن يؤخذ في الاعتبار في الشروط المرجعية، وتوصي بتعديلها لتشمل:

● حماية ودعم ضحايا العنف المنزلي

دور الحكومة المحلية والقطاع التطوعي والمجتمعي

رأى المشاركون في المشاورات أن اتخاذ القرار وتقديم الخدمات من قبل السلطات المحلية لم يتم الإشارة إليه بشكل كافٍ في مسودة الشروط المرجعية - لا سيما بالنظر إلى دورهم الرئيسي في مجالات مثل الرعاية الاجتماعية للبالغين والأطفال. سمعنا أيضًا آراءً إيجابية حول فعالية التنسيق بين حكومة المملكة المتحدة والسلطات المحلية - على سبيل المثال، في معالجة التشرّد والنوم في العراء أثناء الوباء - ولكن أيضًا مخاوف بشأن السياسات التي "فُرِضت" على السلطات المحلية.

أشارت العديد من الردود على التشاور إلى أن الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الهادفة للربح في القطاع التطوعي والمجتمعي لعبت دورًا رئيسيًا في الاستجابة للوباء، بما في ذلك حشد المتطوعين وبناء الثقة في المجتمعات المهمشة للمساعدة في تحقيق أولويات الحكومة مثل نشر اللقاح. ومع ذلك، أثيرت مخاوف بشأن اتساق وحسن توقيت مشاركة القطاع في التخطيط وصناعة القرار وحجم وتوقيت الدعم المالي للقطاع.

توافق البارونة هاليت على أن أدوار الحكومة المحلية والقطاع التطوعي والمجتمعي يجب أن تنعكس بشكل أكثر وضوحًا في نطاق الشروط المرجعية، وتوصي بإضافة الآتي (في القسم الأول، حول صنع القرار):

- التعاون بين الحكومة المركزية والإدارات المفوضة والسلطات الإقليمية والمحلية والقطاع التطوعي والمجتمعي؛

وفي قسم الاستجابة الاقتصادية:

- التمويل الإضافي للقطاع التطوعي والمجتمعي

تغييرات أخرى

أوصت البارونة هاليت بعدد من التغييرات الأخرى. أدى قرارها بزيادة أهمية تركيزنا على عدم المساواة وإبرازه من خلال تقديمه على أهداف التحقيق إلى أن تفعل الشيء نفسه بالنسبة لجميع الاعتبارات الأخرى التي سيتم النظر فيها خلال عمل التحقيق. لذا فهي توصي بذكر جميع الاعتبارات التي ستُنظر في عمل التحقيق قبل هدفي التحقيق. وأخيرًا، أوصت بعدد من التغييرات الأسلوبية الصغيرة.

السؤال 2: ما هي القضايا أو الموضوعات التي يجب أن ينظر فيها التحقيق أولاً؟

المواضيع الأكثر تأكيداً والتي أراد المشاركون في المشاورات أن يبحثها التحقيق أولاً هي:

- أثر الوباء على الأطفال والشباب
- إدارة الاستجابة في قطاعي الرعاية الصحية والاجتماعية
- استخدام التدخلات غير الصيدلانية مثل الإغلاق
- دور الخبراء والمستشارين واستخدام البيانات والعلوم في قرارات الحكومة

ليس مستغرباً أنه كان هناك ميل لدى الناس لإعطاء الأولوية للمجالات التي كانوا مهتمين بها بشكل خاص، وعند تخطيط الطريقة التي سيتم بها إجراء التحقيق، ستساعد الآراء المقدمة في تحديد الترتيب الذي سننظر به في القضايا. في حين أنه من السابق لأوانه اتخاذ قرارات بشأن الترتيب الدقيق لتحقيقنا قبل صدور قرار رئيس الوزراء بشأن الشروط المرجعية النهائية، فإننا نعتزم تحديد مزيد من التفاصيل حول الطريقة التي ننوي بها إجراء التحقيق خلال الصيف. سوف نقدم تحديثات منتظمة.

السؤال 3: هل يجب على لجنة التحقيق تحديد تاريخ انتهاء مخطط لجلسات الاستماع العامة؟

كان المشاركون في التشاور يؤيدون بشدة أن تحدد لجنة التحقيق موعداً لانتهاء جلسات الاستماع العامة.

وأثناء مناقشة هذا السؤال في أحداث المشاورات، أدرك المجهبون التوتر المتأصل بين قيام التحقيق بفحص كل جانب من جوانب الوباء بتفاصيل دقيقة وبين القدرة على تحقيق النتائج في الوقت المناسب. بشكل عام، فضل المجهبون أن يحدد التحقيق نطاقاً واضحاً وجدولاً زمنياً مخططاً بإحكام. ورحب المجهبون بالالتزام الوارد في مسودة الشروط المرجعية للتحقيق بإصدار تقارير مؤقتة أثناء سير العمل فيه، للمساعدة في ضمان تحديد التوصيات والعمل على أساسها في أقرب وقت ممكن.

ومع ذلك، كما لاحظنا في بداية هذا التقرير، فمهما كانت الطبيعة الدقيقة للشروط المرجعية النهائية، فإن حجم القضايا التي سينظر فيها التحقيق كبير، وستكون هناك حتماً مشكلات غير متوقعة ستنشأ أثناء إجراء التحقيق. كما سننظر بشكل كبير على الشهود الذين يقدمون لنا الأدلة في الوقت المناسب وبطريقة منظمة. تزيد هذه العوامل من التحدي المتمثل في تقديم جلسات استماع عامة في الوقت المناسب، وبالتالي النتائج والتقرير.

نعتزم تقديم مزيد من المعلومات حول الطريقة التي سيتم بها إجراء التحقيق، بما في ذلك كيفية معالجتنا لتاريخ انتهاء مقترح لجلسات الاستماع العامة على مدار الصيف بافتراض إصدار الشروط المرجعية النهائية.

السؤال 4: كيف ينبغي تصميم التحقيق وإجراؤه بشكل يضمن سماع أصوات الأشخاص الذين فقدوا أحباءهم أو الذين عانوا من الأذى الشديد أو المصاعب نتيجة للوباء؟

سمعنا ثلاثة محاور رئيسية في الردود على هذا السؤال:

- ضمان جمع البيانات ومشاركة الجمهور من أوسع نطاق ممكن من الناس - أراد المجهبون أن يستخدم التحقيق مجموعة من الأساليب لضمان المشاركة الواسعة، مثل منتديات المناقشة المفتوحة والاستبيانات المكتوبة والاستطلاعات عبر الإنترنت. أثار المجهبون أيضاً أهمية الاستماع إلى الناس من جميع أنحاء المملكة المتحدة،

ومن المتخصصين الذين يعملون مباشرة مع العائلات التي فقدت ذويها، مثل العاملين في NHS ومديري الجنازات.

- **التأكيد على الاستماع إلى تجارب المتضررين بطرق مختلفة، بالإضافة إلى الأشخاص الذين فقدوا ذويهم -** لاحظ المُجيبون أن الوباء قد أثر على الجميع، ويجب أن يضمن التحقيق أنه يسمع آراء مجموعة كبيرة من الفئات المتضررة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأشخاص ذوي الإعاقات والأطفال والأشخاص الذين فقدوا أعمالهم.
- **توفير مجموعة من السبل الشاملة التي يمكن الوصول إليها والتي يمكن من خلالها تضمين الخبرات الشخصية للأفراد -** كان المُجيبون حريصين على أن يسجل التحقيق التجارب الشخصية في ظروف أقل رسمية أو قانونية من جلسة تحقيق عامة نموذجية. حددت الردود أيضًا أهمية أن يكون التحقيق في متناول الأشخاص من خلفيات مختلفة وضرورة التغلب على العوائق العملية للمشاركة مثل تكاليف رعاية الأطفال.

نحن ندرك أن العديد من الأشخاص لن يرغبوا في المشاركة في عملية الاستماع العامة الرسمية للتحقيق، ولكنهم رغم ذلك يريدون أن يضمّنوا وصول أصواتهم. نحن ملتزمون بإجراء تمرين استماع واسع النطاق يستمع إلى تجارب الأشخاص الذين عانوا أثناء الوباء. لن يشمل ذلك العائلات التي فقدت ذويها فحسب، بل يشمل أيضًا الفئات الأخرى التي عانت، مثل الطلاب وأصحاب الأعمال والأشخاص الذين لم يتمكنوا من الحصول على علاج لمشكلات صحية غير كوفيد. سوف نسمع آراء الناس من جميع أنحاء المملكة المتحدة، وسوف نجعل تمرين الاستماع في متناول الفئات المحرومة.

نحن في مرحلة مبكرة جدًا من التخطيط لهذا العمل وسنُشرك الأشخاص المتضررين من الوباء في تصميمه خلال الصيف.

ماذا سيحدث بعد ذلك؟

كتبت البارونة هاليت إلى رئيس الوزراء توصي بإجراء تغييرات على الشروط المرجعية الواردة في هذه الوثيقة. وبصفته الوزير الراعي لهذا التحقيق، سيكون لرئيس الوزراء أن يقرر الشروط المرجعية النهائية. طلبت البارونة هاليت من رئيس الوزراء النظر في التغييرات التي أجرتها والرد بأسرع ما يمكن، حتى يبدأ التحقيق عمله رسمياً.

كما أوضحنا في بداية هذا التقرير، فإن الشروط المرجعية النهائية ستحدد النطاق الواسع للتحقيق، ولكن ما بعد ذلك هو أنه سيضع سلسلة من القضايا التي سيتم التحقيق فيها بمزيد من التفصيل الدقيق. سيتم توضيح القضايا التي تم تحديدها، والطريقة والترتيب اللذين تم من خلالهما التحقيق فيها، عندما يبدأ التحقيق رسمياً. ونأمل أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن.

كما تم إنشاء تحقيق عام منفصل من قبل الحكومة الاسكتلندية لفحص الاستجابة الوبائية في اسكتلندا. وعندما يبدأ التحقيقان عملهما، يلتزم كلاهما بتقليل أي ازدواجية في التحقيق وجمع الأدلة وإعداد التقارير. نظراً لتعقيد الاستجابة للوباء، سيكون هناك حتماً بعض التداخل بين جوانب الاستجابة التي تم نقلها إلى الحكومة الاسكتلندية وتلك التي كانت مخصصة لحكومة المملكة المتحدة، وقد تكون هناك حالات يحتاج فيها تحقيق المملكة المتحدة إلى النظر في نفس القضايا التي ينظر فيها التحقيق الاسكتلندي، حتى لو كانت قضايا مفوضة. سيكون هدفنا هو العمل معاً لوضع تسلسل للنظر في هذه القضايا.

بمجرد بدء التحقيق في المملكة المتحدة، سيكون هناك قدر كبير من العمل التحضيري الذي يتعين القيام به قبل عقد جلسات الاستماع العامة الموضوعية، بما في ذلك تحديد الشهود الرئيسيين والمشاركين الأساسيين، وطلب ومراجعة كميات كبيرة من الأدلة؛ والتكليف ببحوث الخبراء والمستشارين لتزويد التحقيق بالأدلة المتخصصة والفنية، وتحديد مصادر وإعداد مراكز جلسات الاستماع العامة في جميع أنحاء المملكة المتحدة. في هذه المرحلة، من دون معرفة محتوى الشروط المرجعية النهائية، من الصعب أن نقول بدقة ما سيتم تضمينه وكما سيستغرق من الوقت. ومع ذلك، تعزز البارونة هاليت الإدلاء ببيان افتتاحي في أقرب وقت ممكن بعد أن يصدر رئيس الوزراء الشروط المرجعية النهائية. بعد ذلك ستوضح بمزيد من التفصيل كيف سنقوم بتنفيذ عملنا والشكل العام لتحقيقاتنا، بما في ذلك ما سننظر إليه أولاً.

الملحق: الشروط المرجعية الموصى بها

الشروط المرجعية لتحقيق
كوفيد-19 في المملكة المتحدة - مايو 2022

سيقوم التحقيق بفحص ودراسة وتقديم تقرير عن الاستعدادات والاستجابة للوباء في إنجلترا وويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية، حتى تاريخ التأسيس الرسمي للتحقيق، 2022 xx xxxx.

وفي إطار أعماله، سيقوم التحقيق بما يلي:

- أ. النظر في الأمور المحفوظة والمفوضة في جميع أنحاء المملكة المتحدة، حسب الضرورة، ولكنه سيسعى لتقليل ازدواجية التحقيق وجمع الأدلة والإبلاغ مع أي تحقيق عام آخر تنتشئه الإدارات المفوضة؛
- ب. النظر في أي تفاوتات واضحة في تأثير الوباء على فئات مختلفة من الناس، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الخصائص المحمية بموجب قانون المساواة لعام 2010 وفئات المساواة بموجب قانون أيرلندا الشمالية لعام 1998.
- ج. الاستماع والنظر بعناية في تجارب العائلات التي فقدت ذويها وغيرهم ممن عانوا من مشقة أو فقدان نتيجة الوباء. على الرغم من أن التحقيق لن يأخذ في الاعتبار بالتفصيل حالات فقدان أو الوفاة الفردية، فإن الاستماع إلى هذه الروايات سوف يُثري فهم التحقيق لتأثير الوباء والاستجابة له، والدروس المستفادة منه؛
- د. تسليط الضوء على المواضيع التي قد تكون فيها الدروس المحددة من التأهب والاستجابة للوباء قابلة للتطبيق في حالات الطوارئ المدنية الأخرى؛
- هـ. إيلاء اعتبار معقول للمقارنات الدولية ذات الصلة؛ و
- و. تقديم تقاريره (بما في ذلك التقارير المؤقتة) وأي توصيات في الوقت المناسب.

أهداف التحقيق هي:

1. فحص الاستجابة لكوفيد-19 وتأثير الوباء في إنجلترا وويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية، وإعداد تقرير سردي وقائعي، يشمل ما يلي:

- أ. استجابة الصحة العامة في جميع أنحاء المملكة المتحدة، بما في ذلك:
 1. التأهب والمرونة؛
 2. كيفية اتخاذ القرارات وإبلاغها وتسجيلها وتنفيذها؛
 3. اتخاذ القرار بين الحكومات؛
 4. التعاون بين الحكومة المركزية والإدارات المفوضة والسلطات الإقليمية والمحلية والقطاع التطوعي والمجتمعي؛
 5. توافر واستخدام البيانات والبحوث وأدلة الخبراء؛
 6. الرقابة التشريعية والتنظيمية والتنفيذ؛
 7. حماية الأشخاص المعرضين للخطر الصحي؛
 8. استخدام عمليات الإغلاق والتدخلات "غير الدوائية" الأخرى مثل التباعد الاجتماعي واستخدام أغطية الوجه؛
 9. الاختبار وتتبع المخالطين والعزل؛
 10. التأثير على الصحة النفسية للسكان ورفاهيتهم، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أولئك الذين تضرروا بشكل كبير من الوباء؛
 11. التأثير على الصحة النفسية ورفاهية من فقدوا ذويهم، بما في ذلك دعم ما بعد فقدان؛
 12. التأثير على العاملين في قطاع الصحة والرعاية وغيرهم من العمال الرئيسيين؛
 13. التأثير على الأطفال والشباب، بما في ذلك الصحة والرفاهية والرعاية الاجتماعية؛
 14. التعليم وتقديم الرعاية لصغار السن؛
 15. إغلاق وإعادة فتح قطاعات الضيافة والتجزئة والرياضة والترفيه والسفر والسياحة ودور العبادة والمؤسسات الثقافية؛
 16. السكن والتشرد؛
 17. حماية ودعم ضحايا العنف المنزلي؛
 18. السجن وأماكن الاحتجاز الأخرى؛
 19. منظومة العدالة؛
 20. السفر والحدود؛ و

21. حماية الأموال العامة وإدارة المخاطر المالية.

(ب) استجابة قطاع الصحة والرعاية في جميع أنحاء المملكة المتحدة، بما في ذلك:

1. التأهب والقدرة الأولية والقدرة على زيادة الطاقة الاستيعابية والمرونة؛
2. الاتصال الأولي بخدمات استشارات الرعاية الصحية الرسمية مثل 111 و999؛
3. دور أماكن الرعاية الأولية مثل عيادة الممارس العام؛
4. إدارة الوباء في المستشفيات، بما في ذلك الوقاية من العدوى ومكافحتها، وفرز المرضى، والطاقة الاستيعابية للرعاية الحرجة، وتسريح المرضى، واستخدام قرارات "لا تحاول الإنعاش القلبي الرئوي" (DNACPR)، ونهج الرعاية التلطيفية، واختبارات القوى العاملة، والتغييرات في عمليات التفيتش، وتأثير ذلك على الموظفين ومستويات التوظيف؛
5. "إدارة الوباء في دور الرعاية وغيرها من أماكن الرعاية، بما في ذلك الوقاية من العدوى ومكافحتها، ونقل السكان إلى المنازل أو منها، وعلاج السكان ورعايتهم، والقيود المفروضة على الزيارة، واختبار القوى العاملة، والتغييرات في عمليات التفيتش"؛
6. الرعاية في المنزل، بما في ذلك الرعاية المقدمة من قبل مقدمي الرعاية بدون أجر؛
7. رعاية ما قبل الولادة وبعدها؛
8. شراء وتوزيع المعدات والإمدادات الرئيسية، بما في ذلك معدات الحماية الشخصية وأجهزة التنفس؛
9. تطوير وتقديم وتأثير العلاجات واللقاحات؛
10. تأثيرات الوباء على توفير الرعاية للمشكلات والاحتياجات غير المرتبطة بكوفيد؛ و
11. توفير الرعاية لمن يعانون من أعراض كوفيد المستمرة.

(ج) الاستجابة الاقتصادية للجائحة وأثرها، بما في ذلك التدخلات الحكومية عن طريق:

1. دعم الشركات والوظائف والعاملين لحسابهم الخاص، بما في ذلك برنامج الاحتفاظ بالوظائف في ظل فيروس كورونا، وخطة دعم دخل العاملين لحسابهم الخاص، وخطط القروض، وتخفيض ضرائب العقارات التجارية، والمنح؛
2. التمويل الإضافي للخدمات العامة ذات الصلة؛
3. التمويل الإضافي للقطاع التطوعي والمجتمعي؛ و
4. الفوائد والأجور المرضية، ودعم الأشخاص المستضعفين.

2. تحديد الدروس التي يمكن استفادتها مما ورد أعلاه، لتكون موجهًا لاستعدادات المملكة المتحدة للأوبئة في المستقبل.